

بيان للرأي العام

بشأن الجرائم التي ترتكبها سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة

أن العدوان الذي تقوم به سلطة الاحتلال الإسرائيلي على السكان المدنيين المحاصرين منذ أكثر من ستة عشرة سنة في قطاع غزة الفلسطيني تنهي شهرها الأول الدامي والتي لم ترحم النساء والأطفال ولم تحفظ حرمة المدارس والمستشفيات ودور العبادة ودمرت البنى التحتية، وقد أكدت جميع المعلومات الموثقة ان الاحتلال الإسرائيلي قد ارتكب عدد من الجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.

وبالرغم من جميع الانتهاكات وجرائم الحرب المرتكبة في غزة ضد المدنيين العزل نستغرب من التأييد والتعاطف من قبل عدد من الدول التي -نفترض فيها الدفاع عن حقوق الانسان والقانون الدولي- للاحتلال الإسرائيلي ضد سكان الأرض الأصليين متجاهلين بشكل غريب كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي أعلنوا التزامهم بها على مدار عقود سابقة من الزمن وكانت في بعض الأوقات ذريعة لإسقاط أنظمة وحكومات دول عديدة.

ان هذه الازدواجية في المعايير و الانتقائية التي يتم التعامل مع القضايا الإنسانية والجرائم الدولية اصبح واضحاً لا شك فيه ، حيث راينا في الماضي القريب كيف اتحد العالم الحر في دعم الشعب الاوكراني في الحرب الغاشمة التي تشنها روسيا عليهم ، واليوم نرى النقيض تماماً حيث اتحدوا لتقديم الدعم والتأييد المطلق للاحتلال الإسرائيلي ضد سكان غزة ، ولم تعد صور أشلاء الأطفال والنساء واستهداف الصحفيين والكوادر الطبية تثير غضبهم و لم يعد التدمير الممنهج للبنى التحتية و استهداف المشافي والمدارس يحرك قيم الإنسانية لديهم .
ولا ندرک ما هو السبب وراء ذلك؟؟!!

ان العدوان الإسرائيلي البربري على المدنيين الآمنين من سكان غزة أثبت من جديد فشل المنظومة الدولية بجميع أركانها وادواتها في تحقيق العدالة والانتصاف وحماية حقوق الانسان، وهو فشل يضاف الى الإخفاقات السابقة على مستوى العالم وقد سبقه فشل قريب في حماية الشعب السوري وتأييد مطالبه المحقة في الحرية والعدالة أكبر شاهد على ذلك. ان هذا الاستحقاق الدولي يتطلب من جميع شعوب العالم أن يقفوا وقفة شجاعة متوحدين للدفاع عن القيم الإنسانية ودفع الحكومات لاتخاذ مواقف إنسانية واضحة بهذا الشأن لمنع ازدواجية المعايير ومحاربة الإفلات من العقاب. ان هجمات إسرائيل التدميرية والعشوائية وغير المتناسبة تمثل انتهاكاً صريحاً لقوانين الحرب وقواعد القانون الإنساني الذي ينص على أن حماية المدنيين واجبة في جميع الحالات وتحت أي ظرف، ويعتبر قتل المدنيين جريمة حرب في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ويرقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

ان غياب المسائلة والمحاسبة والتأييد لهذا النوع من الاجرام سيدفع مجرمين آخرين الى ارتكاب المزيد من الفظائع والجرائم، وفي مقدمتهم الاحتلال الإسرائيلي الذي سيجد في ظل هذا الصمت الدولي عن جرائمه التي يرتكبها بحق الفلسطينيين فرصة مواتية لقتل وتهجير المزيد من المدنيين طالما انه لن يحاسب أو حتى يسأل.

لذلك نطالب جميع الدول بتحمل مسؤولياتها وفق القانون الدولي واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف الحرب الإسرائيلية على غزة وإلزام سلطة الاحتلال بوقف سياسة العقاب الجماعية ورفع الحصار التي تنتهجها والسماح بوصول الماء والكهرباء ودخول المساعدات الإنسانية. كما نطلب من المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية و مكتب منع الإبادة الجماعية فتح تحقيق فوري وعاجل بالجرائم المرتكبة ضد السكان الفلسطيني في غزة وملاحقة جميع من تورط في ارتكاب هذه الجرائم. و استدعاء الإجراءات التحذيرية الضرورية لحماية المدنيين الفلسطينيين من الإبادة الجماعية وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في حجم المتفجرات وفي الأسلحة المحرمة دولياً التي استخدمتها ولا تزال إسرائيل تستخدمها ضد المدنيين في قطاع غزة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك بما يشمل من أصدر الأوامر وخطط و نفذ واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين.

ونطلب من الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الشأن ووقف جميع اشكال لدعم له حتى لا يكونوا شركاء في الجرائم المرتكبة، كما نطالبهم بوقف السياسات التمييزية التي ينتهجونها في التعامل مع القضايا الإنسانية. وندعو جميع المنظمات الحقوقية للقيام بكل ما هو ممكن لإيضاح الصورة الحقيقية لما يجري من جرائم في غزة وان تتخذ موقف موحد لمكافحة الإفلات من العقاب.

انتهى



SYRIAN LEGAL
PLATFORM
المنصة الحقوقية السورية